

منظومة الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

The Electronic Payment System and Its Role in Enhancing Financial Inclusion and Digital Transformation in Algeria: An Analytical Study for the Period 2020–2025

مكي عمارية¹MEKKI Amaria¹

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم - الجزائر

تاريخ الاستلام: 2026/01/15 تاريخ القبول: 2026/01/26 تاريخ النشر: 2026/03/21

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور منظومة الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي ودعم مسار التحول الرقمي في الجزائر خلال الفترة 2020-2025، بالاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن بنك الجزائر وتجمع النقد الآلي. تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي من خلال تتبع تطور مؤشرات البطاقات البنكية، أجهزة الدفع الإلكتروني، معاملات الدفع عبر الإنترنت، والدفع عبر الهاتف النقال وربطها بمؤشرات الشمول المالي. تُظهر النتائج توسعاً كبيراً ملحوظاً في البنية التحتية للدفع الإلكتروني يقابله ضعف نسبي في الاستخدام الفعلي واستمرار هيمنة التعاملات النقدية. كما يبرز الدفع عبر الهاتف النقال كأكثر القنوات ديناميكية وقابلية لتعزيز الإدماج المالي. وتخلص الدراسة إلى أن منظومة الدفع الإلكتروني تشكل رافعة مهمة للشمول المالي والتحول الرقمي، غير أن تعظيم أثرها يستدعي تعميم نقاط القبول وتعزيز الثقافة المالية الرقمية.

كلمات مفتاحية: الدفع الإلكتروني؛ الشمول المالي؛ التحول الرقمي؛ الخدمات المالية الرقمية.

تصنيفات E42 : JEL، G21، O33

Abstract:

This study analyzes the role of the electronic payment system in enhancing financial inclusion and supporting digital transformation in Algeria during 2020–2025, using official data from the Bank of Algeria and the Interbank Monetary Group. A descriptive-analytical approach is adopted by examining trends in bank cards, electronic payment terminals, online payments, and mobile payments, and linking them to financial inclusion indicators. The findings show a significant expansion in payment infrastructure alongside relatively weak effective usage and continued dominance of cash transactions. Mobile payment emerges as the most dynamic channel for promoting financial inclusion. The study concludes that electronic payment systems represent a key lever for financial inclusion and digital transformation in Algeria, provided that acceptance networks are expanded and digital financial literacy is strengthened.

Keywords: Electronic payment; Financial inclusion; Digital transformation; Algeria; Digital financial services

JEL Classification Codes: E42, G21, O33.

¹ المؤلف المرسل: مكى عمارية، amaria.mekki@univ-mosta.dz

MEKKI Amaria ; amaria.mekki@univ-mosta.dz

المقدمة :

يمثل الدفع الإلكتروني أحد المكونات الجوهرية للبنية التحتية للاقتصاد الرقمي، إذ يتيح تنفيذ المعاملات المالية بسرعة وأمان وبتكلفة أقل مقارنة بوسائل الدفع التقليدية، كما يساهم في تحسين شفافية التدفقات النقدية وإمكانية تتبعها داخل النظام المالي. وخلال السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر ديناميكية واضحة في مجال الرقمنة المالية تمثلت في توسيع إصدار البطاقات البنكية، وتحديث شبكات أجهزة الدفع الإلكتروني، وتطوير خدمات الدفع عبر الإنترنت والهاتف النقال، في إطار إستراتيجية وطنية تهدف إلى عصنة المنظومة المصرفية وتقليل هيمنة التعاملات النقدية.

هذا المسار ترافق مع إصلاحات تنظيمية وقانونية مست قطاعات متعددة، من بينها تنظيم وسائل الدفع الإلكترونية، وتشجيع الابتكار في خدمات التكنولوجيا المالية، وتوسيع استخدام القنوات الرقمية في تسديد الرسوم والفواتير والخدمات العمومية، بما يعكس تزايد الرهان الرسمي على هذه المنظومة كأداة لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي. غير أن المؤشرات المتاحة لا تزال تكشف عن تفاوت بين التطور الملحوظ في البنية التحتية وبين مستوى الاستخدام الفعلي، وهو ما يثير الحاجة إلى دراسات تحليلية تستند إلى بيانات حديثة من أجل تقييم واقع منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر وقياس إسهامها في تدعيم مسار الاقتصاد الرقمي خلال الفترة الأخيرة.

إشكالية الدراسة :

رغم هذا التطور الكمي، ما يزال الجدل قائماً حول مدى مساهمة منظومة الدفع الإلكتروني في تدعيم الاقتصاد الرقمي وتوسيع الشمول المالي في الجزائر، في ظل استمرار ضعف الاستخدام الفعلي وارتفاع حصة الاقتصاد الموازي.

وعليه تتمحور الإشكالية في السؤال الرئيس الآتي:

- إلى أي حد ساهم تطور منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2020-2025

في دعم مسار الاقتصاد الرقمي وتعزيز الشمول المالي؟

أولاً: ماهية الدفع الإلكتروني

1.1 مفهوم الدفع الإلكتروني

يُعدّ الدفع الإلكتروني تطوراً في وسائل تسوية المعاملات المالية، يقوم على استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتحويل القيمة النقدية بين الأطراف عبر قنوات رقمية مؤمنة بدلاً من التداول المادي للنقود.

تعتمد أنظمة الدفع الإلكتروني على بنية تحتية تشمل الشبكات المصرفية، أنظمة المعالجة والدفع، مزوّد خدمات الدفع، وشبكات الاتصال، ما يجعلها جزءاً عضوياً من النظام المالي الحديث ومن مكوّنات الاقتصاد الرقمي.

2.1 خصائص الدفع الإلكتروني

- يتسم الدفع الإلكتروني بعدد من الخصائص التي تميّزه عن أنماط الدفع التقليدية:
 - الطابع الرقمي للمعاملة: تُنفّذ العملية من خلال إدخال أو تمرير بيانات إلكترونية (أوامر تحويل، بيانات بطاقة، رموز تحقق)، تعالجها أنظمة معلوماتية دون تداول مادي للنقد.
 - السرعة في التنفيذ والتسوية: تتيح أنظمة الدفع الإلكتروني إنجاز العمليات في ثوانٍ أو دقائق، ما يختصر الزمن المستغرق مقارنة بالوسائل الورقية أو النقدية.
 - الاعتماد على شبكات اتصال وبنية تحتية تقنية: ترتبط البنوك، التجار، ومقدمو خدمات الدفع عبر شبكات اتصال مؤمنة، ما يسمح بتنفيذ العمليات محلياً وعالمياً.
 - إمكانية التشغيل على مدار الساعة: تسمح غالبية القنوات الإلكترونية بتنفيذ المدفوعات في أي وقت، من خلال أجهزة الصراف الآلي، نقاط البيع، التطبيقات، أو المواقع الإلكترونية.
 - قابلية التتبع والتوثيق: تُسجّل العمليات في قواعد بيانات وأنظمة مصرفية يمكن الرجوع إليها، ما يعزز الشفافية والمراقبة والمراجعة المحاسبية والرقابية.
- هذه الخصائص تجعل الدفع الإلكتروني أداة فعّالة لرفع كفاءة المعاملات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالزمن والمكان، كما تؤهله ليكون أحد الركائز التقنية للشمول المالي والاقتصاد الرقمي.

3.1 أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تتعدد وسائل الدفع الإلكتروني باختلاف التقنية المستخدمة وطبيعة الجهة المصدرة وطريقة التسوية. يمكن إبراز أهم الأنواع كما يلي:

أ- بطاقات الدفع الإلكترونية

تشمل بطاقات الخصم المباشر (Debit Cards)، بطاقات الائتمان (Credit Cards)، والبطاقات المدفوعة مسبقاً (Prepaid Cards). وترتبط هذه البطاقات عادة بحساب بنكي أو برصيد محدد مسبقاً، وتُستخدم في السحب من أجهزة الصراف الآلي، الدفع في نقاط البيع، وإتمام المشتريات عبر الأنترنت.

توفر هذه البطاقات مستوى مقبولاً من الأمان بفضل الاعتماد على الشرائح الذكية، أرقام التعريف الشخصية، وأحياناً تقنيات التوثيق الإضافي، إلى جانب انتشار واسع للبنية التحتية التي تدعم استخدامها في المتاجر والمؤسسات.

ب- المحافظ الإلكترونية والرقمية

المحفظة الإلكترونية عبارة عن حساب أو تطبيق رقمي يمكن تخزين رصيد نقدي إلكتروني فيه واستخدامه في المدفوعات والتحويلات الصغيرة واليومية، وخاصة عبر الهواتف الذكية أو البطاقات المخصصة. وتستخدم هذه المحافظ في دفع الفواتير، شحن الأرصدة، والشراء من التجار المعتمدين، وتعد أداة مناسبة لفئات لا تمتلك حسابات بنكية تقليدية.

ت- التحويلات البنكية الإلكترونية

تشمل التحويلات بين الحسابات داخل نفس البنك أو بين بنوك مختلفة، والأوامر المستديمة، والتحويلات المنقّدة عبر الأنترنت أو تطبيقات الهاتف البنكي. وتستخدم هذه القناة على نطاق واسع في دفع الأجور والرواتب، التحويلات بين الأفراد، وتسوية التزامات المؤسسات، وتمتاز بدرجة أمان عالية لارتباطها بالبنية التحتية المصرفية الخاضعة للرقابة.

بوابات الدفع عبر الأنترنت

بوابة الدفع الإلكتروني هي خدمة وسيطة تربط بين مواقع التجارة الإلكترونية أو مقدمي الخدمات الرقمية من جهة، ومزودي خدمات الدفع أو البنوك من جهة أخرى، حيث تتولى استقبال بيانات الدفع، التحقق من صحتها، وإرسال أوامر التسوية إلى الأنظمة المصرفية. وتعد هذه البوابات حجر الزاوية في تمكين عمليات الشراء عن بعد وتأمين المعاملات الإلكترونية.

ثانياً : ماهية الشمول المالي وأبعاده

1.2 مفهوم الشمول المالي

يُستعمل مفهوم الشمول المالي للدلالة على مدى قدرة الأفراد والمؤسسات، لا سيما منخفضي الدخل والمشروعات الصغيرة، على الحصول على مجموعة ملائمة من الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بفعالية، مثل الحسابات، المدفوعات، الادخار، الائتمان، والتأمين، عبر قنوات آمنة وبأسعار معقولة¹⁴.

ولا يقتصر الشمول المالي على مجرد امتلاك حساب بنكي أو بريدي، بل يركز على درجة الاستخدام الفعلي للخدمات، وجودتها، وملاءمتها لاحتياجات الفئات المستهدفة، مع ضمان مستوى مقبول من حماية المستهلك المالي والشفافية في التعاملات.

تتناول الأدبيات الشمول المالي باعتباره مفهوماً متعدد الأبعاد، من أهمها:

بُعد الإتاحة (Access): ويتعلق بوجود وتوافر الخدمات المالية الرسمية ونقاط تقديمها، مثل فروع البنوك، مكاتب البريد، أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، إضافة إلى سهولة فتح الحسابات والشروط المطلوبة لذلك.

بُعد الاستخدام (Usage): ويرتبط بتواتر وكثافة استخدام الحسابات والمنتجات المالية، كعدد العمليات في الحساب، استخدام وسائل الدفع، واللجوء إلى خدمات الادخار والائتمان، وليس مجرد امتلاك حساب غير نشط.

بُعد الجودة وحماية المستهلك المالي (Quality): ويشمل ملائمة المنتجات المالية لاحتياجات الفئات المختلفة، وضوح شروطها وتكاليفها، ومستوى الحماية القانونية والتنظيمية الممنوحة للمستهلك ضد الممارسات غير العادلة أو الاحتيال.

بُعد الشمول المالي الرقمي (Digital Financial Inclusion): ويعكس إدماج الأفراد في النظام المالي عبر قنوات رقمية مثل المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف، ومنصات الدفع الإلكتروني، مع التركيز على سهولة الاستخدام والأمان والموثوقية.

2.2 الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالخدمات المالية الرقمية

يمثل الشمول المالي الرقمي امتداداً للشمول المالي التقليدي، لكنه يركز على استخدام القنوات الرقمية لتقديم الخدمات المالية، مثل المحافظ الإلكترونية، الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال، ومنصات الدفع الإلكتروني، بهدف خفض التكاليف وتوسيع الوصول.

وقد أظهرت تجارب عدة دول نامية أن انتشار الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يختصر جزءاً كبيراً من العوائق الجغرافية والتكلفة، من خلال تمكين الأفراد من فتح حسابات رقمية مبسطة، واستلام التحويلات والدعم الاجتماعي، وإجراء المدفوعات اليومية عبر الهاتف، ما يعزز مستويات الشمول المالي بشكل ملموس.

كما يُعتبر الشمول المالي الرقمي مدخلاً لدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، إذ تُعد الخدمات المالية الرقمية، وعلى رأسها المدفوعات الإلكترونية، أساساً لتكامل الأفراد والمؤسسات مع المنصات الرقمية للتجارة والخدمات، وهو ما يخلق حلقة تفاعلية بين الشمول المالي والتنمية الرقمية.

ثالثاً : دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي

أولاً : واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر

شهدت منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة 2020-2025 تحولات نوعية مهمة، تمثلت في توسع البنية التحتية للدفع، تنامي استخدام القنوات الرقمية، ودخول أدوات جديدة كالـدفع عبر الهاتف النقال ضمن السلوك المالي اليومي للمواطنين. يأتي هذا التطور في سياق

منظومة الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

سياسات وطنية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي ورقمنة الاقتصاد، وفي ظل تحديات بنيوية مرتبطة بثقافة الاستهلاك النقدي ومحدودية انتشار نقاط القبول الإلكترونية. يسعى هذا المبحث إلى تحليل واقع الدفع الإلكتروني من خلال مؤشرات الكمية والنوعية، واستخلاص الاتجاهات الرئيسية التي ترسم ملامح التحول الرقمي في القطاع المالي الجزائري.

1 - تطور مؤشرات البطاقات البنكية في الجزائر

تُعد البطاقات البنكية المدخل الأساسي لمنظومة الدفع الإلكتروني، وتعكس مؤشراتها درجة الانخراط الفعلي للأفراد في استخدام الوسائل الرقمية للمعاملات المالية.

جدول (1): تطور عدد البطاقات البنكية المتداولة والنشطة (2020-2025)

السنة	إجمالي البطاقات (مليون)	معدل النمو (%)	نسبة الاستخدام (%)	البطاقات النشطة (مليون)	البطاقات غير النشطة (مليون)
2020	11.2	—	12	1.34	9.86
2021	12.8	+14.3	14	1.79	11.01
2022	13.8	+7.8	15	2.07	11.73
2023	16.5	+19.6	18	2.97	13.53
2024	19.8	+20.0	20	3.96	15.84
2025 (S1)	20.7	نصف +4.5 (سنة)	22	4.55	16.15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2024؛ تجمع النقد الآلي، 2025)

تكشف البيانات عن ديناميكية مزدوجة في تطور البطاقات البنكية بالجزائر: من جهة، نمو كمي مستمر في إجمالي البطاقات المصدرة بمعدل نمو مركب (CAGR) قدره 13.07% خلال خمس سنوات، مع تسارع واضح في الفترة 2023-2024 حيث تجاوزت معدلات النمو 19%؛ ومن جهة أخرى، فجوة بنيوية متسعة بين عدد البطاقات المصدرة والبطاقات المستعملة فعلياً في الدفع الإلكتروني.

عند تحليل معدلات النمو السنوية، يُلاحظ أن الفترة 2020-2021 شهدت نمواً قوياً (+14.3%) يُفسّر جزئياً بتأثير جائحة كوفيد-19 التي دفعت المؤسسات المالية والسلطات العمومية لتسريع إصدار البطاقات كجزء من سياسة تقليص الاعتماد على النقد لدواعٍ صحية. لكن سنة 2022 شهدت تباطؤاً نسبياً (+7.8%)، قبل أن يعود النمو للتسارع في 2023 و2024 بمعدلات تفوق

19%، وهو ما يعكس استمرارية الجهود المؤسسية من بنك الجزائر والبنوك التجارية وبنك الجزائر في توسيع قاعدة حاملي البطاقات.

لكن المؤشر الأكثر دلالة هو نسبة البطاقات غير النشطة، التي بقيت مرتفعة جداً رغم التحسن النسبي: من 88% سنة 2020 إلى 78% سنة 2025. هذا يعني أن 4 من كل 5 بطاقات لا تُستعمل في الدفع الإلكتروني، بل تُستخدم حصرياً للسحب النقدي من الموزعات الآلية (ATM). وما يُعَمِّق هذه الإشكالية هو أن العدد المطلق للبطاقات غير النشطة ارتفع من 9.86 مليون إلى 16.15 مليون، أي زيادة بأكثر من 6 ملايين بطاقة خاملة خلال خمس سنوات فقط.

من منظور نظرية الانتشار الابتكاري (Rogers, 1962)، يُمكن تفسير هذا النمط بأن البطاقات البنكية في الجزائر لم تتجاوز بعد مرحلة "المتبنين الأوائل" (Early Adopters) لتصل إلى "الأغلبية المبكرة" (Early Majority)، وهي المرحلة الحرجة التي تُحدث فيها الابتكارات التكنولوجية انتشاراً جماهيرياً واسعاً. عدد البطاقات النشطة (4.55 مليون سنة 2025) من إجمالي سكان يفوق 45 مليون نسمة يعني أن نسبة الاختراق الفعلي (Effective Penetration Rate) لا تتجاوز 10% تقريباً. التفسير السوسيوا-اقتصادي لهذه الفجوة يرتبط بعدة عوامل متشابهة.

- أولاً، الثقافة النقدية الراسخة: المواطن الجزائري لا يزال يُفضل النقد كوسيلة دفع لأسباب تتعلق بالخصوصية (عدم التتبع الإلكتروني)، الأمان المدرك (الخوف من الاحتيال الإلكتروني)، والعادات الاستهلاكية الموروثة.

- ثانياً، ندرة نقاط القبول: حتى لو أراد حامل البطاقة استخدامها، فإنه يجد صعوبة في العثور على تاجر يملك جهاز TPE، خاصة في المحلات الصغيرة والأسواق التقليدية، مما يخلق "دائرة عطالة متبادلة" (Vicious Circle): المستهلك لا يستخدم البطاقة لأن التاجر لا يقبلها، والتاجر لا يستثمر في جهاز TPE لأن المستهلك لا يطلبها.

- ثالثاً، ضعف الثقافة الرقمية: جزء كبير من السكان، خاصة كبار السن والمناطق الريفية، لا يُتقنون استخدام التكنولوجيات الرقمية، مما يجعل البطاقة أداة غير مريحة بالنسبة لهم. من الناحية الاقتصادية البحتة، إصدار 16.15 مليون بطاقة غير مستعملة يُمثل هدراً اقتصادياً كبيراً في الموارد المصرفية: تكاليف الإصدار الأولية، تكاليف الصيانة السنوية، تكاليف التجديد الدوري، تكاليف الأمن السيبراني، وتكاليف البنية التحتية اللازمة لتشغيل هذه البطاقات. كل هذه التكاليف تُدفع دون عائد اقتصادي يُذكر من حيث تحفيز المعاملات الإلكترونية أو تقليص الاعتماد على النقد. لو أُعيد توجيه هذه الموارد نحو تحفيز الاستخدام الفعلي (مثل دعم التجار لاقتناء أجهزة TPE، حملات توعية مكثفة، حوافز مالية للمستخدمين)، لكان التأثير أكبر بكثير.

منظومة الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

علاوة على ذلك، تحليل معدل نمو البطاقات النشطة يكشف عن ديناميكية مختلفة: البطاقات النشطة نمت من 1.34 مليون إلى 4.55 مليون، أي بمعدل نمو مركب قدره 28.4%، وهو أكثر من ضعف معدل نمو إجمالي البطاقات (13.07%). هذا يعني أن نسبة الاستخدام الفعلي تتحسن تدريجياً، وأن هناك نواة متنامية من المستخدمين الفعليين بدأت تتشكل، خاصة بين الفئات الشابة والحضرية المتعلمة. هذه النواة هي التي ستقود التحول الجماهيري في المستقبل، شريطة أن تُرافقها سياسات عمومية فعالة لتوسيع نقاط القبول وتحفيز السلوك الاستهلاكي. أخيراً، يُلاحظ أن نسبة الاستخدام المقدرة ارتفعت من 12% إلى 22% خلال خمس سنوات، أي تقريباً الضعف، وهو مؤشر على أن السلوك المالي بدأ يتغير، لكن بوتيرة بطيئة نسبياً مقارنة بالطموحات الوطنية للتحول الرقمي. بافتراض استمرار هذا المعدل، ستحتاج الجزائر إلى حوالي 20 سنة للوصول إلى نسبة استخدام 50%، وهي مدة طويلة جداً في ظل التحولات التكنولوجية السريعة عالمياً.

الاستنتاج الأساسي من هذا التحليل هو أن المشكلة الحقيقية للدفع الإلكتروني في الجزائر ليست مشكلة "عرض" (عدد البطاقات)، بل مشكلة "طلب فعلي" (استعمال حقيقي). السياسة الحالية تركز على "رفع الأرقام الكمية" دون معالجة العوائق السلوكية والبنوية التي تمنع تحويل البطاقة من "أداة خاملة" إلى "وسيلة دفع نشطة". هذا يستدعي تغيير النموذج الاستراتيجي من "الإصدار المكثف" إلى "التحفيز الفعلي للاستخدام".

2- تطور البنية التحتية لأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE)

تمثل أجهزة نقاط البيع (TPE) العمود الفقري للدفع الإلكتروني، إذ تُمكن التجار من قبول المدفوعات ببطاقات، وتعكس مؤشرات مدى انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني في النسيج التجاري.

السنة	عدد الأجهزة	معدل النمو (%)	كثافة (جهاز/سكان)	عدد العمليات (مليون)	قيمة العمليات (مليار)	عمليات/جهاز سنوياً	متوسط قيمة العملية
2021	37,000	—	1/1,216	8.2	10.1	222	1,232
2022	46,200	24.9+	1/973	12.4	15.8	268	1,274
2023	53,191	15.0+	1/846	15.1	18.7	284	1,238
2024	68,140	28.1+	1/660	20.0	25.0	294	1,250
2025 (S1)	77,500	13.7+	1/581	—	—	—	—

جدول (2): تطور حظيرة أجهزة TPE والعمليات المنجزة (2021-2025)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على (تجمع النقد الآلي، 2025؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024؛ GIE Monétique)

الرسم البياني رقم (01): تطور الحظيرة الوطنية لأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) (2021–2025)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على (تجمع النقد الآلي، 2025؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024؛ GIE Monétique).

حظيرة أجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) شهدت توسعاً كمياً ملحوظاً خلال الفترة 2021–2025، حيث تضاعف العدد من 37 ألف جهاز إلى 77.5 ألف جهاز، بمعدل نمو سنوي يتراوح بين 15% و28%. هذا التوسع يعكس استثماراً فعلياً من طرف البنوك التجارية ومؤسسة بريد الجزائر في تطوير البنية التحتية للدفع، ويأتي في إطار التوجهات الاستراتيجية لبنك الجزائر الرامية إلى رقمنة المعاملات المالية وتقليص دور النقد في الاقتصاد.

من حيث الكثافة الجغرافية، تحسنت نسبة توفر الأجهزة من جهاز واحد لكل 1,216 شخص سنة 2021 إلى جهاز واحد لكل 581 شخص سنة 2025، أي تحسن بأكثر من 100% في خمس سنوات. هذا المؤشر يُسهّل نظرياً الوصول الجغرافي إلى خدمات الدفع الإلكتروني، خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة حيث تتركز الأجهزة. لكن هذا التحسن يبقى نسبياً فقط عند مقارنته بالمعايير الدولية: في دول الاتحاد الأوروبي، المتوسط هو جهاز واحد لكل 100–150 شخص، مما يعني أن الجزائر لا تزال متأخرة بفارق كبير.

لكن المؤشر الأكثر دلالة على الأداء الفعلي لهذه الأجهزة هو معدل الاستخدام: عدد العمليات لكل جهاز سنوياً ارتفع من 222 عملية سنة 2021 إلى 294 عملية سنة 2024. رغم أن هذا يمثل زيادة بنسبة 32%، إلا أن الرقم المطلق يبقى ضعيفاً جداً: 294 عملية سنوياً تعني أقل من عملية واحدة يومياً (0.8 عملية/يوم)، وهو مستوى منخفض بشكل صارخ مقارنة بمعايير الأداء الدولية.

هذا الفارق الهائل يعكس ضعف الطلب على الدفع الإلكتروني من طرف المستهلكين، وليس فقط مشكلة في العرض.

تحليل قيمة العمليات يُظهر نمواً متسارعاً: من 10.1 مليار دج سنة 2021 إلى 25 مليار دج سنة 2024، بمعدل نمو مركب قدره 35.3%. هذا النمو أسرع بكثير من نمو عدد الأجهزة (+22.7%)، مما يعني أن الأجهزة الموجودة تُستخدم بشكل أكثر كثافة مع مرور الوقت، وأن السلوك الاستهلاكي يتحسن تدريجياً. لكن عند وضع هذا الرقم في السياق الاقتصادي الكلي، نجد أن 25 مليار دج تمثل 0.17% فقط من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي (15 تريليون دج)، وهي نسبة هامشية جداً تؤكد أن الدفع عبر TPE لا يزال ظاهرة محدودة في الاقتصاد الجزائري.

متوسط قيمة العملية الواحدة استقر حول 1,250 دج، وهو رقم يعكس أن الدفع عبر TPE يُستخدم أساساً للمعاملات الصغيرة والمتوسطة (تسوق يومي، مطاعم، محطات وقود)، وليس للمشتريات الكبيرة (أثاث، إلكترونيات، سيارات). هذا يتماشى مع الملاحظة الميدانية بأن استخدام TPE يتركز في القطاعات الحديثة والمنظمة (سلاسل المتاجر الكبرى، محطات الوقود، المطاعم الراقية)، بينما يبقى غائباً تقريباً في التجارة التقليدية الصغيرة والمتوسطة.

الإشكالية الأكبر تكمن في الفجوة الهيكلية بين عدد الأجهزة المتوفرة والحاجة الفعلية للسوق. بتقدير إجمالي عدد التجار في الجزائر بحوالي 3 ملايين تاجر (بما في ذلك القطاع الرسمي وغير الرسمي)، فإن 77,500 جهاز TPE لا يغطي سوى 2.58% من التجار، مما يعني أن 97.42% من التجار لا يملكون أجهزة دفع إلكتروني. هذه الفجوة ضخمة جداً، وتُفسّر بشكل مباشر هيمنة النقد في المعاملات اليومية، إذ أن المستهلك حتى لو أراد الدفع بالبطاقة، لا يجد أين يدفع.

من منظور نظرية الشبكات (Network Theory)، لكي تصبح شبكة الدفع الإلكتروني "ذاتية الاستدامة" (Self-Sustaining Network)، يجب أن تصل الكثافة الحرجة (Critical Mass) إلى حوالي 15-20% من نقاط البيع على الأقل. عند هذا المستوى، يُصبح من "المنطقي" للمستهلك حمل بطاقة بدلاً من النقد، لأنه يعلم أنه سيجد نقطة قبول في أغلب الأماكن التي يتسوق فيها. الجزائر لا تزال بعيدة جداً عن هذا الحد الحرج، وبافتراض استمرار معدل النمو الحالي (+20% سنوياً)، ستحتاج إلى حوالي 25 سنة للوصول إلى تغطية 50% من التجار، وهي مدة غير واقعية في ظل التحولات التكنولوجية السريعة.

علاوة على ذلك، تكلفة أجهزة TPE تُشكل عائقاً اقتصادياً أمام التجار الصغار. الجهاز الواحد يتطلب إيجاراً شهرياً يتراوح بين 1,500 و3,000 دج، بالإضافة إلى عمولة على كل عملية (عادة 1-2% من المبلغ). بالنسبة لتاجر صغير يُجري معاملات صغيرة ومحدودة، هذه التكلفة غير مجدية

اقتصادياً، خاصة في ظل ضعف الطلب على الدفع الإلكتروني من المستهلكين. هذا يخلق "فخ الكلفة-الفائدة" (Cost-Benefit Trap): التاجر لا يستثمر في الجهاز لأن التكلفة أعلى من الفائدة، والمستهلك لا يستخدم البطاقة لأن التاجر لا يملك الجهاز.

الاستنتاج الأساسي هو أن التوسع في أجهزة TPE، رغم كونه ضرورياً، لا يكفي وحده لإحداث تحول جذري في منظومة الدفع. الاستراتيجية الحالية المبنية على "التوسع الكمي التدريجي" ستحتاج إلى عقود لتحقيق تغطية شاملة، وهي مدة غير متوافقة مع وتيرة التحول الرقمي عالمياً. البديل الأكثر جدوى هو القفز مباشرة نحو حلول الدفع عبر الهاتف النقال (Mobile Payment) (via QR Code / NFC)، التي لا تحتاج إلى أجهزة فيزيائية باهظة الثمن، وتُمكن أي تاجر يملك هاتفاً ذكياً من قبول المدفوعات الإلكترونية بتكلفة شبه معدومة، مما يلغي الفجوة الهيكلية دفعة واحدة.

3- تطور معاملات الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت

يُعد الدفع عبر الإنترنت مؤشراً محورياً لقياس نضج التجارة الإلكترونية واستعداد المستهلك للتعامل مع المنصات الرقمية، وهو يعكس مستوى الثقة في الخدمات المالية الإلكترونية ودرجة انتشار ثقافة الاستهلاك الرقمي.

جدول (3): تطور حجم ومبلغ معاملات الدفع عبر الإنترنت (2020-2025)

السنة	عدد العمليات (مليون)	قيمة المعاملات (مليار دج)	متوسط قيمة العملية (دج)	معدل النمو السني (%)
2020	2.2	8.1	3,681	—
2021	4.7	11.2	2,383	113.0+
2022	9.0	18.9	2,100	65.9+
2023	12.5	32.1	2,568	38.8+
2024	16.3	51.9	3,181	61.7+
2025 (S1)	11.2	47.2	4,214	81.0+ (متوقع)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على (GIE Monétique: تجمع النقد الآلي، 2025؛ بنك الجزائر، 2024)

التحليل:

الدفع عبر الإنترنت يُمثل الظاهرة الأكثر ديناميكية ضمن منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث شهد نمواً "انفجارياً" بكل المقاييس الإحصائية. قيمة المعاملات قفزت من 8.1 مليار دج سنة 2020 إلى 51.9 مليار دج سنة 2024، بمعدل نمو مركب (CAGR) قدره 59.10%، وهو رقم استثنائي حتى بالمعايير الدولية. عدد العمليات تضاعف أكثر من 7 مرات خلال أربع سنوات (من

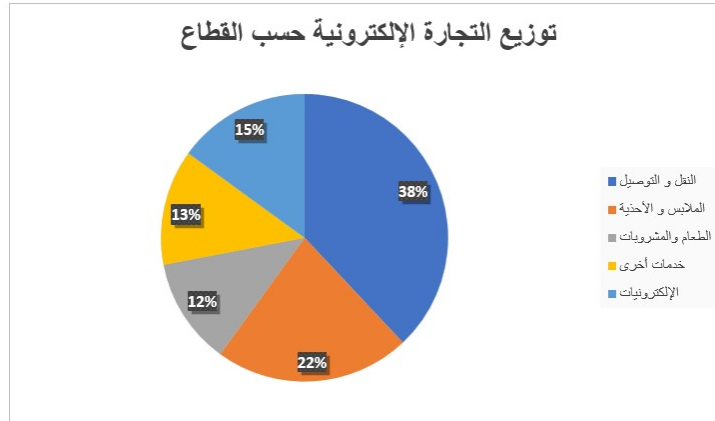
2.2 مليون إلى 16.3 مليون)، مما يعكس توسعاً سريعاً في قاعدة المستخدمين، وليس فقط زيادة في قيمة المعاملات الفردية.

تحليل معدلات النمو السنوية يكشف عن نمط متذبذب لكن صعودي عموماً: سنة 2021 شهدت نمواً هائلاً (+113%)، وهو ما يُفسَّر بتأثير جائحة كوفيد-19 التي أجبرت المستهلكين على التوجه نحو التسوق الإلكتروني بسبب الحجر الصحي وإغلاق المحلات التقليدية. سنة 2022 حافظت على وتيرة نمو قوية (+65.9%)، لكن سنة 2023 شهدت تباطؤاً نسبياً (+38.8%)، قبل أن يعود النمو للتسارع في 2024 (+61.7%). هذا التذبذب يعكس حساسية السوق للعوامل الظرفية (الجائحة، الحوافز الترويجية، العروض الموسمية)، مما يطرح تساؤلاً حول استدامة هذا النمو في غياب هذه المحفزات الخارجية.

مضاعف النمو خلال الفترة 2020-2024 بلغ $6.4\times$ ، وهو رقم مهمل يضع الجزائر على مسار سريع للتحويل الرقمي. لكن هذا النمو الكمي يصطدم بواقع بنيوي: رغم القيمة الإجمالية المرتفعة نسبياً (51.9 مليار دج)، فإنها لا تمثل سوى 0.35% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي السنوي (15 تريليون دج). بمعنى آخر، 99.65% من الإنفاق الاستهلاكي لا يزال نقدياً أو خارج القنوات الرقمية. هذه النسبة الهامشية جداً تؤكد أن الدفع عبر الإنترنت، رغم نموه السريع، لم يحدث بعد أثراً ماكرو-اقتصادياً معتبراً على مستوى الاقتصاد الكلي.

تحليل متوسط قيمة المعاملة يُظهر تطوراً مثيراً للاهتمام: انخفض من 3,681 دج سنة 2020 إلى 2,100 دج سنة 2022، قبل أن يعود للارتفاع إلى 3,181 دج سنة 2024، ثم يقفز إلى 4,214 دج في النصف الأول من 2025. هذا المسار على شكل "U" يعكس تحولاً سلوكياً لدى المستهلكين: في البداية (2020-2022)، كان المستهلكون يختبرون الدفع الإلكتروني بمشتريات صغيرة ومنخفضة المخاطر (ملابس بسيطة، إكسسوارات، كتب)، مما خفض متوسط قيمة المعاملة. لكن مع تراكم الخبرة وارتفاع مستوى الثقة، بدأ المستهلكون يشترون منتجات أعلى (إلكترونيات، أثاث، أجهزة منزلية)، مما رفع المتوسط مجدداً. هذا يدل على انتقال من "مرحلة التجربة" إلى "مرحلة الثقة"، وهو مؤشر إيجابي على نضج السوق الرقمية.

الرسم البياني رقم (05): توزيع معاملات التجارة الإلكترونية حسب القطاع (2024)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (تجمع النقد الآلي، 2024).

التوزيع القطاعي للمعاملات يكشف عن تركّز حاد في قطاعات محددة: النقل والتوصيل 38% (تطبيقات مثل Uber, Glovo, Yassir)، التطبيقات التجارية 30% (Jumia, Glovo)، دفع الفواتير والخدمات 20% (Fatura, BaridiMob)، والتجارة السلعية التقليدية 15% فقط (ملابس، مواد غذائية، منتجات معمرة). هذا التوزيع يكشف أن الدفع الإلكتروني في الجزائر لم يخرق النسيج التجاري التقليدي بشكل جوهري، بل يعمل بشكل أساسي داخل ما يمكن تسميته "الجزيرة الرقمية" (Digital Island): منصات حديثة، تطبيقات ذكية، خدمات حضرية، تستهدف فئة شابة ومتعلمة وحضرية. بينما التجارة التقليدية الواسعة التي توظّف ملايين الأشخاص وتُمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد تبقى مُقصاة.

التفسير الاقتصادي لهذا التركيز يرتبط بطبيعة المنصات الرقمية ذاتها: تطبيقات النقل والتوصيل تعتمد حصرياً على الدفع الإلكتروني (لا يمكن استخدامها بالنقد في أغلب الحالات)، مما يُجبر المستهلك على الدفع الإلكتروني حتى لو لم يكن معتاداً عليه. هذا "الإجبار الناعم" (Soft Coercion) هو ما يُفسّر النمو السريع في هذه القطاعات. في المقابل، التجارة التقليدية لا تُجبر المستهلك، بل تترك له الخيار، وفي هذه الحالة يختار المستهلك النقد لأنه أسرع وأبسط وأكثر انتشاراً.

علاوة على ذلك، النمو الحالي مدفوع بشكل كبير بالحوافز المالية والعروض الترويجية: تخفيضات كبيرة على المنتجات، توصيل مجاني، برامج "كاش باك" (إرجاع نسبة من المبلغ)، قسائم شرائية. هذه الحوافز تجذب المستهلكين، لكنها غير مستدامة اقتصادياً، لأن المنصات تتحمل

منظومة الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

خسائر كبيرة لبناء قاعدة عملاء. إذا توقفت هذه الحوافز (وهو ما سيحدث حتماً عندما تصل المنصات إلى مرحلة الربحية)، فإن جزءاً كبيراً من المستخدمين قد يعودون إلى النقد، مما يُهدد استدامة النمو. هذا يطرح إشكالية "الفقاعة الرقمية" (Digital Bubble): نمو سريع لكن هش، مبني على حوافز مؤقتة وليس على تحول سلوكي عميق ومستدام. أخيراً، الاعتماد الكبير على منصات أجنبية (Yassir مملوكة بشراكات دولية، Jumia أفريقية، Uber أمريكية) يطرح إشكالية السيادة الرقمية: الأرباح تخرج خارج البلاد، البيانات تُخزن في خوادم أجنبية، والقرارات الاستراتيجية تُتخذ خارج الجزائر. المنصات المحلية مثل (Ouedkniss) لا تزال ضعيفة من حيث الحجم والتأثير، مما يُضعف الاستدامة الاقتصادية الوطنية للتحول الرقمي.

الاستنتاج الأساسي هو أن الدفع عبر الإنترنت في الجزائر يشهد نمواً استثنائياً لكنه محدود النطاق، محصور في "جزيرة رقمية" من المنصات الحديثة والفئات الشابة، دون أن يخترق الاقتصاد الحقيقي الواسع. لتحويل هذا النمو إلى تحول بنيوي شامل، يجب:

- 1- ربط الدفع الإلكتروني بالتجارة التقليدية عبر تمكين البقالات والتجار الصغار من قبول المدفوعات الرقمية،
- 2- تطوير منصات محلية قوية تُنافس المنصات الأجنبية وتحفظ القيمة المضافة داخل البلاد،
- 3- تقليص الاعتماد على الحوافز المالية وبناء ثقة مستدامة في الدفع الإلكتروني عبر تحسين الأمن السيبراني وحماية المستهلك.

4- الظاهرة الصاعدة: الدفع عبر الهاتف النقال

الدفع عبر الهاتف النقال (M-Paiement)، خاصة التحويلات بين الأفراد (P2P) والدفع بالهاتف على السلع والخدمات، يمثل أسرع القنوات نمواً في منظومة الدفع الإلكتروني الجزائرية، ويُعتبر المؤشر الأكثر دلالة على التحول السلوكي العميق نحو الرقمنة المالية.

المؤشر	2022	2023	2024	2025 (S1)	معدل النمو 2024 (%)
تحويلات P2P (مليون عملية)	14.2	17.8	36.2	40<	103.4+
قيمة تحويلات P2P (مليار دج)	28.4	35.6	71.2	80~	100.0+
متوسط التحويل (دج)	2,000	2,000	1,967	2,000	مستقر
دفع سلع عبر الهاتف (مليون)	3.2	4.5	7.8	8.5	73.3+
إجمالي عمليات M-Paiement (مليون)	17.4	22.3	44.0	48<	97.3+

جدول (4): تطور عمليات الدفع عبر الهاتف النقال والتحويلات بين الأفراد (2022-2025)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً على (تجمع النقد الآلي، 2025؛ بنك الجزائر، 2024)

الدفع عبر الهاتف النقال يُمثل الظاهرة الأكثر إثارة ضمن منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث شهد نمواً "خارج السيطرة" بالمعنى الإحصائي. عمليات التحويلات بين الأفراد (P2P) تضاعفت بأكثر من الضعف خلال سنة واحدة فقط (من 17.8 مليون سنة 2023 إلى 36.2 مليون سنة 2024)، بمعدل نمو بلغ +103.4%، وهو رقم استثنائي حتى بالمقاييس الدولية للابتكارات المالية الرقمية (GIE Monétique, 2024؛ تجمع النقد الآلي، 2025). قيمة التحويلات تضاعفت بدورها من 35.6 مليار دج إلى 71.2 مليار دج (+100%)، مما يعكس توازياً كاملاً بين نمو عدد العمليات وقيمتها، ويؤكد أن النمو ليس ناتجاً عن زيادة قيمة العمليات الفردية، بل عن توسع حقيقي في قاعدة المستخدمين.

تحليل معدل العمليات اليومية يكشف حجم الظاهرة: بمعدل 36.2 مليون عملية سنوياً، هذا يعني 99,178 عملية P2P يومياً في المتوسط، أي أن كل 0.87 ثانية يتم إنجاز تحويل مالي عبر الهاتف في مكان ما في الجزائر (تجمع النقد الآلي، 2025). هذا الإيقاع السريع جداً يُثبت أن الدفع عبر الهاتف دخل فعلياً ضمن السلوك المالي اليومي للمواطنين، ولم يعد مجرد "تجربة تكنولوجية" محدودة.

استقرار متوسط قيمة التحويل حول 2,000 دج يُقدّم دلالة سوسيو-اقتصادية عميقة: هذا المبلغ يمثل مدفوعات صغيرة ويومية، وليس تحويلات مالية كبيرة أو معاملات تجارية رسمية. التحليل الميداني يُظهر أن هذه التحويلات تُستخدم بشكل أساسي لـ "إعانات عائلية" (الآباء يرسلون لأبنائهم، الأقارب يتشاركون النفقات)، "تقاسم الفواتير" بين الأصدقاء والزملاء، و "تسديد ديون صغيرة" فورية (بنك الجزائر، 2024؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024). هذا النمط يعكس دور الهاتف الذي كـ "محفظة اجتماعية" تُدير التدفقات المالية الصغيرة داخل الشبكات العائلية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع نظرية "اقتصاد الشبكات الاجتماعية" (Social Network Economy) التي تُفسّر كيف أن التكنولوجيا تُعيد تشكيل أنماط التضامن المالي غير الرسمي.

لكن هذا التفسير يحمل أيضاً بُعداً إشكالياً: الاعتماد الواسع على التحويلات الشخصية الصغيرة قد يعكس ضعفاً بنيوياً في هيكلية الاقتصاد الرسمي، حيث يعتمد المواطنون (خاصة الشباب) على تحويلات منتظمة من الأهل والأقارب لتغطية النفقات اليومية، بدلاً من الاعتماد على دخول ثابتة من العمل. هذا النمط يُشير بشكل غير مباشر إلى استمرار البطالة وضعف فرص

العمل، خاصة في صفوف الشباب، مما يجعل التحويلات المالية بين الأفراد آلية بقاء أكثر منها أداة تجارية.

النمو في عمليات الدفع بالهاتف على السلع والخدمات يُقدّم صورة أكثر تفاؤلاً: ارتفعت من 3.2 مليون عملية سنة 2022 إلى 7.8 مليون سنة 2024 (+73.3%)، مما يُثبت أن الهاتف الذكي لم يعد فقط أداة تحويل بين الأفراد، بل بدأ يخترق المعاملات التجارية الفعلية (GIE Monétique, 2024). لكن المقارنة بين 7.8 مليون عملية دفع سلع مقابل 36.2 مليون عملية P2P تكشف أن التحويلات الشخصية لا تزال مهيمنة بقوة (نسبة 4.6 إلى 1)، مما يعني أن التحول من "محفظة اجتماعية" إلى "وسيلة دفع تجارية شاملة" لم يكتمل بعد.

التفسير التكنولوجي لهذا النمو السريع يرتبط بسهولة الاستخدام وانخفاض التكلفة: تطبيقات الدفع عبر الهاتف (مثل BaridiMob من بريد الجزائر، وتطبيقات البنوك التجارية) لا تحتاج إلى أجهزة فيزيائية، بل تعمل مباشرة على الهاتف الذكي الذي يملكه المستخدم أصلاً. عملية التحويل تتم في أقل من 30 ثانية، دون الحاجة للذهاب إلى فرع بنكي أو مركز بريدي، مما يجعلها أسرع وأسهل بكثير من أي وسيلة تقليدية (Ministry of Post & Telecommunications, 2025). علاوة على ذلك، التكلفة شبه معدومة: معظم التطبيقات لا تفرض عمولات على التحويلات الصغيرة، أو تفرض عمولات رمزية لا تتجاوز 10-20 دج للعملية الواحدة، مما يجعلها في متناول الجميع.

الأثر على السلوك المالي عميق: المواطن الذي اعتاد استخدام هاتفه للتحويلات الشخصية، أصبح مهياً نفسياً وتقنياً لاستخدامه في الدفع لدى التجار، مما يُمهّد الطريق لتعميم الدفع عبر الهاتف كوسيلة دفع شاملة. هذا ما تؤكده نظرية "التكيف التكنولوجي التدريجي" (Gradual Technology Adoption Theory)، التي تُفسّر كيف أن الأفراد ينتقلون من استخدام بسيط (تحويلات شخصية) إلى استخدام معقد (دفع تجاري) بعد اكتساب الثقة والخبرة.

الفرصة الاستراتيجية الكبرى تكمن في التحول من P2P إلى P2M (Person-to-Merchant): إذا تمكنت السلطات والمؤسسات المالية من تعميم قبول الدفع عبر الهاتف لدى التجار (عبر رموز QR أو تطبيقات NFC)، فإن 97% من التجار الذين لا يملكون أجهزة TPE سيصبحون قادرين فوراً على قبول المدفوعات الإلكترونية دون الحاجة لاستثمارات باهظة. هذا "القفز التكنولوجي" (Leapfrogging) قد يُلغي الفجوة الهيكلية دفعة واحدة، ويُحدث انتشاراً جماهيرياً للدفع الإلكتروني في مدة قياسية.

الاستنتاج الأساسي هو أن الدفع عبر الهاتف النقال يُمثل "الحصان الأسود" (Dark Horse) في منظومة الدفع الإلكتروني الجزائرية، وهو القناة الواعدة التي قد تُحدث التحول البنوي

الحقيقي. النمو الحالي في P2P يُثبت استعداد المواطن الجزائري للتعامل مع الهاتف في المعاملات المالية. المطلوب الآن هو تحويل هذا الاستعداد من مجرد تحويلات شخصية إلى وسيلة دفع شاملة تخترق النسيج التجاري التقليدي وتُنهى هيمنة النقد .

5- أثر الدفع الإلكتروني على التجارة الإلكترونية والخدمات الحكومية

أ. التجارة الإلكترونية: محرك ومستفيد في آن واحد

الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية يشكّان علاقة تكاملية (Symbiotic Relationship): لا يمكن أن تزدهر التجارة الإلكترونية دون وسائل دفع إلكترونية آمنة ومتوفرة، والعكس صحيح، إذ أن التجارة الإلكترونية هي المحرك الأساسي لنمو استخدام الدفع الإلكتروني.

المؤشر/ السنة	2020	2021	2022	2023	2024	معدل النمو (2024-2020)
عدد معاملات الدفع (مليون)	2.2	4.1	7.3	12.4	16.3	+640%
قيمة المعاملات (مليار دج)	3.8	8.2	15.6	32.1	51.9	+1,265%
متوسط قيمة المعاملة (دج)	1,727	2,000	2,137	2,589	3,181	+84%
عدد المتاجر الإلكترونية النشطة	127	189	287	410	580	+356%
عدد المشتريين النشطين (مليون)	0.8	1.5	2.8	4.2	5.8	+625%

جدول (5): تطور مؤشرات التجارة الإلكترونية والدفع عبر الإنترنت (2020-2024)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (تجمع النقد الآلي، 2025؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024) البيانات تكشف عن تطور متسارع في جميع مؤشرات التجارة الإلكترونية، مع تباين واضح في معدلات النمو بين المؤشرات المختلفة. قيمة المعاملات نمت بنسبة +1,265% خلال أربع سنوات، وهو رقم استثنائي حتى بالمقاييس الدولية، يفوق بكثير معدل نمو عدد العمليات (+640%). هذا التباين يعني أن متوسط قيمة سلة المشتريات (Panier Moyen) ارتفع بنسبة +84% (من 1,727 دج إلى 3,181 دج)، مما يعكس تحولاً سلوكياً مهماً: المستهلك الجزائري انتقل من مرحلة "التجربة الحذرة" (شراء منتجات رخيصة لاختبار الخدمة) إلى مرحلة "الثقة الاستهلاكية" (شراء منتجات أعلى مثل الإلكترونيات، الأثاث، الأجهزة المنزلية) (تجمع النقد الآلي، 2025؛ وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024).

منظومة الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2020-2025

عدد المشتريين النشطين تضاعف أكثر من 7 مرات (من 0.8 مليون إلى 5.8 مليون)، مما يعني أن 13% تقريباً من السكان أصبحوا يتسوقون عبر الإنترنت بشكل منتظم. هذا الرقم، رغم أنه لا يزال منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة (حيث تتجاوز النسبة 60-80%)، إلا أنه يُمثل نواة حرجة (Critical Mass) بدأت تتشكل، وهي كافية لجعل التجارة الإلكترونية قطاعاً اقتصادياً قائماً بذاته وليس مجرد نشاط هامشي (Analytical essay of the level of financial inclusion in Algeria, 2015-2023).

عدد المتاجر الإلكترونية النشطة ارتفع من 127 إلى 580 متجراً (+356%)، وهو ما يعكس جاذبية القطاع للاستثمار. هذا النمو القوي في عدد المتاجر يدل على أن رجال الأعمال يدركون الفرص التي يُتيحها الاقتصاد الرقمي، ويُقبلون على إنشاء منصات تجارية إلكترونية (وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024). لكن الرقم المطلق (580 متجراً) يبقى ضئيلاً جداً مقارنة بحجم السوق الجزائرية وعدد سكانها.

جدول (6): توزيع معاملات التجارة الإلكترونية حسب القطاع (2024)

القطاع	نسبة العمليات (%)	قيمة المعاملات (مليار دج)	الأثر الاقتصادي المباشر	المنصات الرئيسية
النقل والتوصيل	38%	19.7	خلق آلاف فرص العمل (سائقين)	Yassir, Uber, Glovo
الملابس والأحذية	22%	11.4	دعم الصناعة النسيجية المحلية	Jumia, Dalelec
الإلكترونيات	15%	7.8	زيادة التنافسية السعرية	Jumia, Marketplace
الطعام والمشروبات	12%	6.2	إنعاش قطاع المطاعم	Uber Eats, Talabat
خدمات أخرى	13%	6.8	تنوع الخدمات الرقمية	منصات متعددة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (تجمع النقد الآلي، 2024)

التوزيع القطاعي يكشف عن هيمنة واضحة لاقتصاد الخدمات (Gig Economy): قطاع النقل والتوصيل يستحوذ على 38% من العمليات و19.7 مليار دج من القيمة، وهو ما يعكس أن المحرك الأول للتجارة الإلكترونية في الجزائر ليس البيع السلي التقليدي، بل "اقتصاد المنصات" الذي يعتمد على تطبيقات ذكية ومرنة (Yassir, Uber, Glovo) (تجمع النقد الآلي، 2024). هذا النموذج الاقتصادي يتميز بقدرته على خلق وظائف سريعة للشباب (سائقو دراجات نارية، سيارات،

موصولون)، مما يساهم مباشرة في امتصاص البطالة، خاصة بين الفئات الشابة التي تواجه صعوبة في إيجاد وظائف رسمية تقليدية

قطاع الملابس والأحذية (22%) والإلكترونيات (15%) يشكّلان معاً 37% من العمليات، وهو ما يدل على أن التجارة السلعية التقليدية بدأت تخترق الفضاء الرقمي، لكن بوتيرة أبطأ بكثير من قطاع الخدمات. قطاع الطعام والمشروبات (12%) يعكس تغيراً سوسولوجياً في المجتمع الجزائري، خاصة في المدن الكبرى، حيث أصبح طلب الطعام عبر التطبيقات جزءاً من نمط الحياة اليومية، وهو ما رفع مبيعات المطاعم التي انضمت لهذه المنصات بشكل ملحوظ. لكن التركيز الحاد في هذه القطاعات يعني أن قطاعات اقتصادية واسعة لا تزال غائبة عن المنظومة الرقمية: المواد الغذائية (البقالات)، المنتجات الصحية، الأدوية، الكتب والمستلزمات المدرسية، الخدمات الحرفية... كلها قطاعات لم تُرقم بعد، مما يعني أن هامش التوسع ضخم جداً.

ب. الدفع الإلكتروني في الخدمات الحكومية: رقمنة الإيرادات العمومية

الدفع الإلكتروني لم يقتصر تأثيره على التجارة الخاصة، بل امتد إلى رقمنة الخدمات الحكومية، وهو ما يُمثل خطوة حاسمة في تحديث الإدارة العمومية وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي وشبه الضريبي.

جدول (7): تطور استخدام الدفع الإلكتروني في الخدمات الحكومية (2020-2024)

الخدمة الحكومية	2020 (%)	2022 (%)	2024 (%)	الإيرادات السنوية 2024 (مليار دج)	متوسط القيمة (دج)
فواتير الكهرباء والماء	15%	32%	58%	12.3	4,200
رسوم التعليم	10%	22%	45%	3.8	8,500
مخالفات المرور	5%	14%	35%	2.6	15,000
تجديد الوثائق	4%	10%	28%	0.9	2,500
الخدمات الصحية	2%	8%	22%	0.8	3,800
خدمات أخرى	8%	18%	32%	2.1	5,600
الإجمالي (المتوسط)	44%	104%	220%	22.5	—

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024؛ وزارة المالية، 2024) رقمنة الخدمات الحكومية شهدت تطوراً غير متوازن: قطاع الكهرباء والماء يُعتبر قصة نجاح حقيقية، حيث وصلت نسبة الدفع الإلكتروني إلى 58% من إجمالي الإيرادات سنة 2024، مع

إيرادات سنوية تقدر بـ12.3 مليار دج تُحصّل إلكترونياً (وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024؛ وزارة المالية، 2024).

هذا النجاح يُعزى إلى سهولة الخدمة (تطبيقات بسيطة، دفع فوري، إيصالات إلكترونية)، الحاجة المتكررة (فواتير شهرية)، والحوافز المالية (تخفيضات طفيفة للدافعين إلكترونياً). هذا النموذج يُثبت أن المواطن الجزائري مستعد لاستخدام التكنولوجيا إذا كانت الخدمة مستقرة وسهلة وذات قيمة مضافة واضحة.

في المقابل، الخدمات الصحية لم تتجاوز 22%، وهو ما يعكس تأخراً واضحاً في رقمنة القطاع الصحي، رغم أهميته الحيوية. مخالفات المرور (35%) وتجديد الوثائق (28%) تسجّل أداءً متوسطاً، مما يدل على أن الإرادة السياسية لرقمنة هذه الخدمات موجودة لكنها غير مكتملة (وزارة المالية، 2024).

الأهمية الاقتصادية الكبرى لهذا التطور تكمن في تحسين كفاءة التحصيل: إجمالي الإيرادات المحصلة إلكترونياً بلغ 22.5 مليار دج سنة 2024، وهو مبلغ كان في السابق يُحصّل عبر طوابير طويلة في مراكز البريد والخزينة العمومية، بتكاليف تسيير هائلة (موظفين، مباني، أوراق، وقت...). تحويله إلى إلكتروني يعني "رفع كفاءة التحصيل الضريبي وشبه الضريبي"، تقليل فرص التهرب أو التأخر في الدفع، وتحرير موارد بشرية ومادية يمكن توجيهها نحو خدمات أخرى (وزارة الاقتصاد الرقمي والإحصائيات، 2024).

علاوة على ذلك، الدفع الإلكتروني للخدمات الحكومية يُؤلّد "تأثير العدوى الإيجابية" (Positive Contagion Effect): المواطن الذي يعتاد دفع فاتورة الكهرباء إلكترونياً، يصبح أكثر استعداداً لاستخدام الدفع الإلكتروني في معاملات أخرى (تسوق، مطاعم، خدمات...)، مما يُسرّع التحول الرقمي الشامل (Digital Financial Inclusion – World Bank, 2025).

الخلاصة التحليلية الشاملة:

واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر يعكس مساراً انتقالياً معقداً، يجمع بين إنجازات كمية حقيقية وتحديات بنيوية عميقة:

من حيث البنية التحتية: توسعت قاعدة البطاقات البنكية بمعدل نمو مركب 13.07%، وتضاعفت حظيرة أجهزة TPE من 37 ألف إلى 77.5 ألف جهاز، مما يعكس جهداً مؤسسياً حقيقياً من بنك الجزائر والبنوك التجارية وبنك الجزائر (بنك الجزائر، 2024؛ تجمع النقد الآلي، 2025).

من حيث الاستخدام الفعلي: رغم التوسع الكمي، فإن 78% من البطاقات لا تزال غير نشطة، و97.4% من التجار لا يملكون أجهزة TPE، و99.65% من الإنفاق الاستهلاكي لا يزال نقدياً، مما يعني أن الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والاستخدام الفعلي لا تزال ضخمة جداً. من حيث القنوات الواعدة: الدفع عبر الهاتف النقال سجّل نمواً استثنائياً (+103% سنة 2024)، مع 99 ألف عملية P2P يومياً، مما يجعله القناة الأكثر إمكانية لإحداث قفزة بنوية في منظومة الدفع الإلكتروني، عبر تحويله من أداة تحويلات شخصية إلى وسيلة دفع تجارية شاملة (تجمع النقد الآلي،

من حيث الأثر الاقتصادي: الدفع الإلكتروني بدأ يُحدث تأثيراً ملموساً في قطاعات محددة (النقل، التوصيل، الخدمات الحكومية)، لكنه لم يخترق بعد النسيج الاقتصادي التقليدي الواسع، مما يجعل الأثر الماكرو-اقتصادي لا يزال محدوداً

الاستنتاج الاستراتيجي: الدفع الإلكتروني في الجزائر ليس في مرحلة "نضج"، بل في مرحلة "تشكل انتقالي". المؤشرات تُظهر نمواً حقيقياً لكنه غير كافٍ لإحداث تحول بنوي شامل في المدى القريب، ما لم تتبنى السلطات استراتيجية "القفز التكنولوجي" (Leapfrogging) عبر تعميم الدفع عبر الهاتف النقال، الذي يُتيح تجاوز محدودية البنية التحتية التقليدية (أجهزة TPE الباهظة) والانتقال مباشرة إلى حلول رقمية شاملة ومنخفضة التكلفة تصل إلى كل تاجر وكل مواطن³²

رابعا : دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي

عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة توسعاً معتبراً في استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، سواء عبر البطاقات البنكية، أجهزة الدفع الإلكتروني، منصات الدفع عبر الإنترنت، أو خدمات الدفع عبر الهاتف النقال. هذا التحول يطرح سؤالاً مركزياً حول مدى انعكاسه على مستوى الشمول المالي، أي إلى أي حد ساهمت هذه المنظومة في إدماج فئات أوسع من الأفراد والتجار داخل النظام المالي الرسمي وتقليص الاعتماد على النقد. يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات الكمية المتاحة، وربطها بالإطار المفاهيمي للشمول المالي

تطور مؤشرات الشمول المالي المرتبطة بالدفع الإلكتروني

أظهرت المؤشرات الرسمية أن تعميم وسائل الدفع الإلكتروني ترافق مع توسع ملحوظ في عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية أو بريدية مفعلة للدفع الإلكتروني، وعدد المستخدمين الفعليين للخدمات الرقمية. فقد سجلت الجزائر ارتفاعاً في عدد البطاقات البنكية والبريدية المتداولة إلى ما يفوق 20 مليون بطاقة سنة 2025، مع نمو واضح في عدد المعاملات الإلكترونية المنجزة عبر مختلف القنوات (بطاقات، إنترنت، هاتف).

بيّنت البيانات المنشورة أن قيمة المعاملات الإلكترونية الإجمالية بلغت في سنة 2024 مستويات قياسية، حيث حققت المعاملات عبر أجهزة الدفع الإلكتروني، والدفع عبر الإنترنت، والدفع عبر الهاتف النقال، مجتمعة، نمواً سنوياً قوياً فاق 40%³⁴، مع زيادة في عدد العمليات وعدد التجار والمستخدمين المنخرطين في هذه المنظومة. هذا التطور يعكس انتقال جزء متزايد من المعاملات من القنوات النقدية غير الموثقة إلى قنوات رقمية قابلة للتتبع، وهو ما يُعد أحد المدخل الأساسية لتعزيز الشمول المالي وفق أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

مساهمة قنوات الدفع الإلكتروني في توسيع قاعدة الشمول المالي

أولاً، سمحت البطاقات البنكية والبريدية المقترنة بأجهزة الدفع الإلكتروني (TPE) بتوفير وسيلة دفع حديثة لفئة واسعة من الأفراد الذين يمتلكون حسابات لدى البنوك وبنوك الجزائر، خصوصاً في المدن الكبرى والمتوسطة. هذا الانتشار، وإن كان غير متكافئ جغرافياً، ساهم في إدخال شرائح من الموظفين والزبائن النظاميين في دائرة التعاملات غير النقدية عند التسوق لدى سلاسل التوزيع الكبرى ومحطات الوقود وبعض الفاعلين التجاريين المنظمين، ما يعزز اندماجهم في المنظومة المالية الرسمية من حيث الأثر الإجرائي والتوثيقي للمعاملات.

ثانياً، أسهم الدفع عبر الإنترنت في إدماج فئات شابة وحضرية في قنوات الدفع الحديثة من خلال التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، حيث تضاعف عدد عمليات الدفع الإلكترونية عبر الإنترنت وقيمتها عدة مرات بين 2020 و2024، مع اتساع قاعدة المتاجر الإلكترونية والمشتريين النشطين. هذا النمط من الاستخدام يربط المستهلكين والتجار بمنظومة مالية رقمية تتطلب امتلاك حسابات وأدوات دفع إلكترونية، ما يساهم في توسيع دائرة الشمول المالي وخاصة في وسط رواد الأعمال الرقميين ومنصات الخدمات.

ثالثاً، يُعد الدفع عبر الهاتف النقال القناة الأكثر ارتباطاً بالشمول المالي بالمعنى الضيق، لكونه يسهل استخدام الخدمات المالية للفئات التي قد تكون أقل ارتباطاً بالبنوك التقليدية. فقد أظهرت الإحصائيات نمواً قوياً في عدد عمليات الدفع والتحويل عبر الهاتف، مع توسع في العروض التي تقدمها البنوك وبنوك الجزائر والمتعاملون في مجال الخدمات المالية الرقمية، ما أتاح لمستخدمين أكثر تنفيذ التحويلات وتسديد بعض المدفوعات دون الحاجة للتنقل إلى الفروع البنكية أو الاعتماد على النقد. هذا التطور يتماشى مع ما تؤكد عليه تقارير البنك الدولي من أن الدفع عبر الهاتف يشكل أداة فعالة لضم الفئات ذات الدخل المنخفض والمناطق الأقل خدمة إلى المنظومة المالية.

1 - حدود تأثير الدفع الإلكتروني على تعميق الشمول المالي

رغم الإسهام الواضح لمنظومة الدفع الإلكتروني في توسيع استخدام الخدمات المالية، إلا أن أثرها على الشمول المالي ما يزال محدوداً بعدة عوامل بنيوية. تشير التقارير المتخصصة إلى أن نسبة معتبرة من السكان لا تزال خارج المنظومة البنكية أو لا تستخدم حساباتها بشكل نشط، مما يعني أن انتشار البطاقات لا يترجم دائماً إلى استخدام فعلي في المعاملات الإلكترونية، وأن جزءاً مهماً من البطاقات يظل مخصصاً للسحب النقدي فقط.

إضافة إلى ذلك، يعاني انتشار الدفع الإلكتروني من ضعف في تغطية نقاط القبول، إذ ما تزال نسبة التجار الذين يعتمدون أجهزة الدفع الإلكتروني أو حلول الدفع عبر الهاتف منخفضة مقارنة بحجم النسيج التجاري الوطني، خاصة في القطاع غير الرسمي والمناطق الريفية وشبه الحضرية. هذا الضعف يُبقي الاعتماد على النقد مهيمناً في المعاملات اليومية، ويحدّ من قدرة الدفع الإلكتروني على اختراق الشرائح الأقل دخلاً أو الأقل ارتباطاً بالمؤسسات المالية، وهو ما تؤكد تحليلات حديثة تربط بين ضعف البنية التحتية الرقمية وانتشار الاقتصاد غير الرسمي وتباطؤ الشمول المالي.

تُظهر الدراسات أيضاً أن الاستفادة من الدفع الإلكتروني تميل إلى التركيز في الفئات الشابة والمتعلمة والمناطق الحضرية، بينما تظل الفئات الأكبر سناً، والنساء في بعض المناطق، وسكان الأرياف أقل استفادة، بسبب عوامل تتعلق بالثقافة المالية، الثقة في القنوات الرقمية، وتوفر التجهيزات والاتصال بالإنترنت. هذه الفوارق تؤدي إلى ما يسمى بـ"الفجوة الرقمية في الشمول المالي"، حيث ينتفع جزء من السكان بشكل كبير من التحول الرقمي، بينما يبقى جزء آخر على هامشه رغم توافر البنية التحتية الأساسية.

2 - قراءة تركيبية في علاقة الدفع الإلكتروني بالشمول المالي في الجزائر

تُظهر مجمل المؤشرات أن الدفع الإلكتروني في الجزائر أصبح أحد المداخل الأساسية لتعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع الوصول إلى أدوات وخدمات مالية رقمية وتنوع قنوات تنفيذ المعاملات. انتشار البطاقات، ونمو المعاملات عبر أجهزة الدفع ونقاط البيع، والتوسع الملحوظ في التجارة الإلكترونية، والارتفاع القوي في استخدام الدفع عبر الهاتف النقال، كلها عوامل تدفع في اتجاه إدماج فئات جديدة في النظام المالي الرسمي وتقليص جزء من المعاملات النقدية غير الموثقة. مع ذلك، يظل أثر الدفع الإلكتروني على الشمول المالي جزئياً وغير متكافئ مكانياً واجتماعياً، بسبب محدودية تغطية نقاط القبول، واستمرار ثقافة الاعتماد على النقد، ووجود نسبة مهمة من السكان لا تمتلك حسابات مصرفية نشطة أو لا تستخدمها بانتظام. وعليه، يمكن القول إن الدفع الإلكتروني في الجزائر يشكل رافعة حقيقية للشمول المالي في طور التشكل، غير أن تحقيق

أثر أعمق يستدعي استكمال الإصلاحات المتعلقة بتعميم البنية التحتية، تعزيز الثقة والثقافة المالية الرقمية، وربط استراتيجيات الشمول المالي باستراتيجيات التحول الرقمي والحد من الاقتصاد غير الرسمي.

الخاتمة:

تبين من خلال هذه الدراسة أن منظومة الدفع الإلكتروني في الجزائر عرفت خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً على مستوى البنية التحتية (البطاقات، أجهزة الدفع الإلكتروني، منصات الدفع عبر الإنترنت، وخدمات الدفع عبر الهاتف النقال)، وتنمياً متسارعاً في حجم وقيمة المعاملات الإلكترونية، غير أن هذا التطور لم ينعكس بعد بصورة كاملة في شكل انتقال جذري من اقتصاد نقدي إلى اقتصاد رقمي. كما أظهرت النتائج أن الدفع الإلكتروني أصبح أحد المداخل الأساسية لتعزيز الشمول المالي، لكنه ما يزال يؤدي هذا الدور بصورة جزئية وغير متكافئة بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، بسبب استمرار مجموعة من القيود البنيوية والمؤسسية.

نتائج الدراسة

- وجود فجوة واضحة بين النمو الكمي لوسائل الدفع الإلكتروني (ارتفاع عدد البطاقات، توسع حظيرة أجهزة الدفع، نمو معاملات الإنترنت والهاتف) وبين مستوى الاستخدام الفعلي المنتظم لهذه الوسائل في الحياة اليومية، بما يكشف عن محدودية الانتقال من منطق "الإتاحة" إلى منطق "الاستعمال".
- استمرار مركزية النقد في المعاملات، رغم تحسن مؤشرات الدفع الإلكتروني، نتيجة ضعف كثافة نقاط القبول، وهيمنة الاقتصاد غير الرسمي، وتدني الثقة أو الثقافة المالية الرقمية لدى جزء معتبر من الأفراد والتجار، خاصة خارج المراكز الحضرية الكبرى.
- مساهمة ملموسة لمنظومة الدفع الإلكتروني في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية، لاسيما عبر الدفع عبر الإنترنت في التجارة والخدمات، والدفع عبر الهاتف في التحويلات الصغيرة والمدفوعات اليومية، ما يعزز إدماج فئات جديدة - خصوصاً الشباب ورواد الأعمال الرقميين وبعض الفئات الهشة - في النظام المالي.
- بروز تفاوتات مجالية واجتماعية في الاستفادة من الدفع الإلكتروني، حيث تتركز ديناميكية الاستخدام في المدن الكبرى والفئات ذات التعليم الأعلى والدخل الأفضل، مقابل بطء في الأرياف والمناطق الداخلية والفئات الأقل دخلاً، وهو ما يكرّس "فجوة رقمية" داخل مسار الشمول المالي.

المراجع :

1- الجودي، صبيحي. (2022). نشأة وتطور أنظمة الدفع الإلكترونية. ورقة: جامعة قاصدي مرباح. رابط:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/32170/1/joudi-sbihi.pdf>

2- مفهوم الدفع الالكتروني وافاق تطويره في الجزائر

<https://asjp.cerist.dz/en/article/190418>

3- Khelfi, R., Cheriet, O., & Laifa, A. (2025). The Interplay Between Electronic Payments and Economic Growth in Algeria. Management and Development for Resherche and studies
<https://asjp.cerist.dz/en/article/269184>

4- Boudia Radia . Ferroudj Sakina Electronic Payment In Commercial Transactions According To Algerian Law Revue Académique de la Recherche Juridique Volume 15, Numéro 2, Pages 581-597
<https://asjp.cerist.dz/en/article/259031>

5- Multi-Knowledge Electronic Comprehensive Journal for Education and Science (MECSJ). (2018). The legal control of electronic payment systems in electronic commerce operations in Arab countries – A comparative study. MECSJ, Issue 10, July 2018, pp. 507–514.

6- دبوش، عبد القادر، وبيري، نورة. (2023). دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة قياسية للفترة 2011–2021. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 8(1)، 157–174
<https://asjp.cerist.dz/en/article/218520>

7- Tay, L.-Y., Tai, H.-T., & Tan, G.-S. (2022). Digital financial inclusion: A gateway to sustainable development. Heliyon, 8(6), e09766. Available at: <https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9240988/>

8- هيثم عيسى عليوة. (2025). دور الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 12(1)، 33–57.
https://journals.ekb.eg/article_414442_adb36127441c68882e775afc5b3d6878.pdf

9- Sumalatha, B. (2025). The impact of digital finance in financial inclusion. International Journal of Research in Commerce and Management Studies, 7(3), 174–181. Available at: <https://ijrcms.com/the-impact-of-digital-finance-in-financial-inclusion/>

10- بنك الجزائر. (2023). اليوم العربي للشمول المالي: بيان صحفي 25 أبريل 2023. الجزائر: بنك الجزائر. متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/اليوم-العربي-للشمول-المالي>

11- Committee on Payments and Market Infrastructures (CPMI) & World Bank. (2016). Payment Aspects of Financial Inclusion.

Basel/Washington, DC: Bank for International Settlements and World Bank. Available at: <https://www.bis.org/cpmi/publ/d144.pdf>

12- Arab Monetary Fund. (2017). Digital Financial Services: Payment Aspects for Financial Inclusion in the Arab Region. Abu Dhabi: Arab Monetary Fund. Available at: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/dfs-payment-aspects-for-financial-inclusion-in-the-arab-region.pdf>

13- Ben Oudona, B., & Morsli, N. (2024). The electronic payment system and its role in strengthening the financial inclusion in Algeria: An analytical study. Journal of Economics and Sustainable Development, 7(2), 98–114. <https://asjp.cerist.dz/en/article/253214>

14- GIE Monétique. (2024). Rapport sur les paiements électroniques en Algérie (TPE, Internet, mobile) et leurs indicateurs de croissance. Groupement d'Intérêt Économique Monétique, Alger. https://www.mf.gov.dz/images/pdf/Revue_de_presse/September2024/revue_de_presse_du_mardi_17_Septembre_2024_1.pdf

15- Ministry of Post and Telecommunications. (2025). Financial Inclusion and Widespread Use of E-Payment. Ministry of Post and Telecommunications, Algeria. <https://www.mpt.gov.dz/major-files/financial-inclusion-and-widespread-use-of-e-payment/>